

٤٥٦/٢١ ١١٧٤ مراد منه المصوب نيابة عن الناصب جازماً بالفتنة فقرار الفناء عليه  
 وكذا الولاة المصوب طمأنة في غير الناصب لغيره  
 ٤٥٦/٢١ ١١٧٥ اذا نقل المصوب الى غير الناصب بصورة من الصور المذكورة في هذا  
 الفصل وجعل ان عليه ملكة فقلت في ذلك فلا يشي ولا على الناصب فيما  
 يشتر عليه ضمانه لو كان غير المالك فيما عدل ذلك في الرجوع على الناصب  
 اذ ان الثاني في اللفظ  
 وفيه اربعة فصول  
 الفصل الاول في اللفظ الثاني  
 ٤٦٧/٢١ ١١٧٦ من يملك بالامانة عليه بلا اذن من الناصب منه سواء كان لانه  
 يملكه او يقره بغيره وسواء كان المصوب مطلقاً او موكفاً اما لو ائتم  
 سره في ثمن او طمأنة او امانة فهو فلا ضمان عليه  
 ٤٨٢/٢١ ١١٧٥ من قبله بغيره حيواناً حراً لا يضمنه الا بالقتل ولو كان له آرميا  
 صغيراً او كبيراً عاقلاً او مجنوناً لا ضمان عليه  
 ٤٨٢/٢١ ١١٧٦ من ائتمه ملك غيره باذنه لا ضمان عليه وكذا لو دفع شيئاً الى مجنون  
 عليه لطمه فالتلف ضمانه عليه  
 ٤٦٧/٢١ ١١٧٧ المباشرة اول باهالة التمس عليه من التسبب في التلف فمحتاج الدرا  
 الى اللفظ فرفعه ما فيه ضمانه على الالف ولو لم يدره في التلف فقلت  
 ٤٦١  
 الطائر فطامه فقتله آخر فالضمان على القاتل  
 ٤٦٦/٢١ ١١٧٨ للعبدة المباشرة من لا يملكه احكامه ائتم عليه ولو نوبه اليها في التسبب  
 ٤٥٠/٢١ ١١٧٩ كذا لزم ميراث الفدية او اسيدهم في ذم القيد وايضا ضمانه الرجوع كذا  
 صدكره على تلفه مال مما يضمنه مثل تلفه الضمانه على كذا في المصنف  
 حتى لو اراه على التلف ملك نفسه  
 ٤٥٦/٢١ ١١٨٠ لا ضمان في الملك غير احمده لوم او شقة تضمنه او قتل فرسه  
 لظاهله لثوبه او القدر من الفعل من كذا في ثوب المستكر او بغيره انما  
 عليه الضمانه بالبدن او الارش على التلفين المتقدمين في باب الفسخ

٤٥٦/٢١ ١١٨١ ضمان المصنف كضمانه المصوب في لزوم التمس ان كانه متبداً او القيمة يوم التلف  
 اذ كانه مقوماً  
 الفصل الثاني  
 في التلف تسبباً  
 ٤٦٩/٢١ ١١٨٢ من تسبب في تلفه مال الغير ضمة متبداً لوفيقه فقتل طائر ما يرون  
 محترق او اصطنع حين فطامه الطائر وشركه في الخيل ضمة الفاني وكذا  
 لو وجع عينه مربوطه فقتلته على ما ذكره في قوله في الطائر والخيول  
 وسير السينة ام لا ويضمنه الضمانه عليه من تسببه كما لو طامه الطائر  
 جازماً فقتل عليه انما اذ ائتمه الطائر او الخيل مالاً مضموناً او كذا  
 الضمة على من دفعه فقلت وكذا لو دفع الميراث او المال الى غيره فقتل  
 اذ ملك فقتل على صاحبه او جازم آخر فقتل ضمة وانما على الاخذ  
 ٤٦٢/٢١ ١١٨٣ يشترط في الضمانه العمدة في العين الذي تسبب عنه التلف مثل لو  
 قتل حوضه ارضه فخرى الاموال الملك الفدية فانه ضمة له فلو بقتل ما  
 كثيره ليس كذلك بقتله اذ لو لم يمتد له الما ومقتوحاً وكذا انه لا ضمان  
 في ملكه فقتله الى صدق غيره بغيره ما ائتمه الا ائتمه بغيره كذا  
 تسببه عليه بغيره في ربحه اذ لا ضماناً عليه الا ائتمه ارضه  
 عند تفرطه اذ ائتمه فطامه بغيره في ربحه فالتلفه ملك  
 الغير فله ضمانه  
 ٤٦١/٢١ ١١٨٤ الا ائتمه سبباً له احد ما ائتمه ائتمه الضمانه بصاحبه مثل لو  
 جازم حوضه آخر فقتل او ائتمه فالتلفه على الموصى وكذا لو دفعه فقتل طائر  
 اذ هو قيد فزس في ضمانه كما انما حتى فقتل آخر فالضمانه على المقر كذا لو طام  
 ملكه على من جازمه فقتله آخر لا ضمانه على المقر  
 ٤٦٥/٢١ ١١٨٥ الا ائتمه يسوي في الطائر والعمد مثل لو دفعه ارضه فقتل  
 فزرت ارضه فقتلته والتلفه اذ ائتمه ارضه فقتل ضمة المقر ولو اذ  
 عمه الا تنظر بصاحبه ام لا ائتمه

٤٥٦/٢١ ١١٧٤ مراد منه المصوب نيابة عن الناصب جازماً بالفتنة فقرار الفناء عليه  
 وكذا الولاة المصوب طمأنة في غير الناصب لغيره  
 ٤٥٦/٢١ ١١٧٥ اذا نقل المصوب الى غير الناصب بصورة من الصور المذكورة في هذا  
 الفصل وجعل ان عليه ملكة فقلت في ذلك فلا يشي ولا على الناصب فيما  
 يشتر عليه ضمانه لو كان غير المالك فيما عدل ذلك في الرجوع على الناصب  
 اذ ان الثاني في اللفظ  
 وفيه اربعة فصول  
 الفصل الاول في اللفظ الثاني  
 ٤٦٧/٢١ ١١٧٦ من يملك بالامانة عليه بلا اذن من الناصب منه سواء كان لانه  
 يملكه او يقره بغيره وسواء كان المصوب مطلقاً او موكفاً اما لو ائتم  
 سره في ثمن او طمأنة او امانة فهو فلا ضمان عليه  
 ٤٨٢/٢١ ١١٧٥ من قبله بغيره حيواناً حراً لا يضمنه الا بالقتل ولو كان له آرميا  
 صغيراً او كبيراً عاقلاً او مجنوناً لا ضمان عليه  
 ٤٨٢/٢١ ١١٧٦ من ائتمه ملك غيره باذنه لا ضمان عليه وكذا لو دفع شيئاً الى مجنون  
 عليه لطمه فالتلف ضمانه عليه  
 ٤٦٧/٢١ ١١٧٧ المباشرة اول باهالة التمس عليه من التسبب في التلف فمحتاج الدرا  
 الى اللفظ فرفعه ما فيه ضمانه على الالف ولو لم يدره في التلف فقلت  
 ٤٦١  
 الطائر فطامه فقتله آخر فالضمان على القاتل  
 ٤٦٦/٢١ ١١٧٨ للعبدة المباشرة من لا يملكه احكامه ائتم عليه ولو نوبه اليها في التسبب  
 ٤٥٠/٢١ ١١٧٩ كذا لزم ميراث الفدية او اسيدهم في ذم القيد وايضا ضمانه الرجوع كذا  
 صدكره على تلفه مال مما يضمنه مثل تلفه الضمانه على كذا في المصنف  
 حتى لو اراه على التلف ملك نفسه  
 ٤٥٦/٢١ ١١٨٠ لا ضمان في الملك غير احمده لوم او شقة تضمنه او قتل فرسه  
 لظاهله لثوبه او القدر من الفعل من كذا في ثوب المستكر او بغيره انما  
 عليه الضمانه بالبدن او الارش على التلفين المتقدمين في باب الفسخ